

Distr.: General  
28 August 2007  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (عن الفترة من ٢٧ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧)

### أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٤٥ (٢٠٠٧) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وطلب إلي إطلاع المجلس بانتظام على التطورات في الميدان. ويغطي التقرير أهم التطورات في تيمور - ليشتي وتنفيذ ولاية البعثة منذ تقريره المؤرخ ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (S/2007/50).

٢ - وفي ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، كانت البعثة تتكون من عنصر مدني قوامه ٣٢١ موظفاً دولياً (١١٣ امرأة)، و ٨٢٤ موظفاً وطنياً (١٤٠ امرأة)، و ٦٣٥ ضابط شرطة (٩٤ امرأة)، و ٣٤ من ضباط الاتصال العسكريين وضباط الأركان (امرأة واحدة). واستمر ممثلي الخاص أتول كهاري يتولى قيادة البعثة والتنسيق مع جميع العناصر الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة. وساعده في ذلك نائبا الممثل الخاص: إيريك تان هك غيم، لدعم قطاع الأمن وسيادة القانون؛ وفيين ريسكي - نيلسن، لدعم شؤون الحكم، والتنمية، والتنسيق الإنساني.

### ثانياً - التطورات السياسية منذ شباط/فبراير ٢٠٠٧

#### ألف - دعم الحوار والمصالحة

٣ - أظهرت الجولات الثلاث للانتخابات في تيمور - ليشتي، التي اختتمت في حزيران/يونيه واتسمت بمشاركة واسعة من الناخبين بلغت نسبتها ٨٠-٨٢ في المائة (٤٧-٤٨ في المائة من النساء) ومناخ أممي هادئ بوجه عام، ونتائج لقيت قبولا واسعا من جميع العناصر السياسية الفاعلة، وجود تقدم ملحوظ في الحوار والمصالحة منذ أزمة



نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٦. وخلال العملية الانتخابية، وكلما نشأت خلافات فيما بين المرشحين والأحزاب، على نحو ما جرى بشأن تاريخ عقد الانتخابات البرلمانية واستخدام رموز الأحزاب على البطاقات الانتخابية في الانتخابات الرئاسية على سبيل المثال، كان يجري تسوية تلك الخلافات عن طريق الحوار وداخل أطر قانونية متعارف عليها. ونتيجة لهذه الانتخابات، أدى رئيس الوزراء السابق خوسيه راموس - هورتا اليمين رئيسا جديدا في ٢٠ أيار/مايو ليخلف كي زالانا غوسماو، وافتتح البرلمان الجديد البالغ عدد مقاعده ٦٥ مقعدا في ٣٠ تموز/يوليه، حيث حصل ٧ من الأحزاب/الائتلافات الـ ١٤ على مقاعد وذلك كالتالي: الجبهة الثورية لتييمور الشرقية المستقلة (٢١ مقعدا)، والمؤتمر الوطني لتعمير تيمور - ليشتي (١٨ مقعدا)، والرابطة الديمقراطية الاجتماعية التيمورية/الحزب الديمقراطي الاجتماعي (١١ مقعدا)، والحزب الديمقراطي (٨ مقاعد)، وحزب الوحدة الوطنية (٣ مقاعد)، وحزب الوحدة الوطنية الديمقراطية للمقاومة التيمورية (مقعدان)، ورابطة الأبطال التيموريين/حزب تيمور الشعبي (مقعدان).

٤ - ومع عدم فوز أي حزب بأغلبية مطلقة من المقاعد، أصبحت عملية تشكيل حكومة جديدة تحديا ضخما. فقد فسر كل من الجبهة الثورية لتييمور الشرقية المستقلة والتحالف من أجل الأغلبية البرلمانية، الذي شكّل بعد الانتخابات ويضم المؤتمر الوطني لتعمير تيمور - ليشتي والرابطة الديمقراطية الاجتماعية التيمورية/الحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الديمقراطي، مواد ذات صلة من الدستور على أنها تمنح كل منهما الحق في تسمية رئيس الوزراء. وعلى مدى أسابيع عدة بعد الانتخابات التي نُظمت في ٣٠ حزيران/يونيه، عقد الرئيس راموس - هورتا سلسلة من المشاورات، وحث الجانبين على الموافقة على حكومة جامعة. وفي ٣٠ تموز/يوليه، انتخب البرلمان الجديد رئيسه، الذي رشحه التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية؛ وفي اليوم التالي، انتُخب أعضاء آخرون في المكتب البرلماني، رشحهم أيضا التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية. وفي ٦ آب/أغسطس دعا الرئيس راموس - هورتا التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية إلى تشكيل الحكومة الجديدة. في ٨ آب/أغسطس، أدى زالانا غوسماو، رئيس المؤتمر الوطني لتعمير تيمور - ليشتي والمرشح من قبل التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية، اليمين رئيسا للوزراء، إلى جانب ١٠ وزراء (من بينهم امرأتان) و ١٤ من نواب الوزراء ووزراء الدولة. وأعلنت الجبهة الثورية لتييمور الشرقية المستقلة، في بيان أمام البرلمان يوم ٧ آب/أغسطس، أنها تعتبر أن التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية ليس له أساس قانوني وأنه غير دستوري، ومن ثم لم تقبل قرار الرئيس. كما أعلنت الجبهة أنها ستعلق مشاركتها في البرلمان بصفة مؤقتة حتى توضح موقفها لجمهور ناخبها. إلا أن أعضاء الجبهة استأنفوا الآن مشاركتهم في البرلمان.

٥ - واتفقت الأحزاب السياسية من حيث المبدأ على ضرورة استخدام بيانات سياسية معتدلة خلال فترة الحملة، كما زادت من عرض مناهج عملها وسياساتها لجذب الناخبين، وعلى الرغم من ذلك ظلت انتقادات الأحزاب المتنافسة جلية. وعندما نشأت قضايا يمكن أن تُحدث خلافا، كانت قيادة البعثة تساعد في التوصل إلى تسوية لها بسبل مقبولة للجميع، مثل التوصل إلى حل توفيقى بشأن تاريخ انعقاد الانتخابات البرلمانية. واجتمعت اللجنة المعنية بالتنسيق الرفيع المستوى بانتظام، للقيام وفق ولايتها بتنسيق أنشطة البعثة والحكومة، وأثبتت أنها منتدى قيّم للتعاون وبناء توافق الآراء. وطوال فترة الانتخابات، شارك أعضاء اللجنة في مناقشات بناءة بشأن مختلف جوانب الانتخابات، وتوصلوا إلى توافق للآراء بخصوص سبل تحسين العملية، بما في ذلك ما يتعلق بالتعديلات اللازمة لقانون الانتخابات، واعتماد اتفاق للأحزاب السياسية ومدونات مختلفة لقواعد السلوك، والدور البناء للمعارضة في مرحلة ما بعد الانتخابات.

٦ - وعقد ممثلي الخاص اجتماعات مشتركة منتظمة مع الأحزاب السياسية، مما وفر لها فرصا مفيدة للحوار مع البعثة وفيما بين الأحزاب نفسها. وعرض شركاء دوليون آخرون دعمهم لمبادرات الحوار والمبادرات الانتخابية، بما في ذلك نادي مدريد، ومؤسسة القيادة العالمية، ووفود رفيعة المستوى من مراقبي الانتخابات من أستراليا، واندونيسيا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، ونيوزيلندا، واليابان، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

٧ - وعملت البعثة على تيسير اتفاق وطني للأحزاب السياسية وقعت عليه جميع الأحزاب السياسية المسجلة في ٢٥ أيار/مايو، قبل بدء حملة الانتخابات البرلمانية، إلى جانب مدونة لقواعد السلوك صاغتها اللجنة الانتخابية الوطنية. وتتعلق مدونة قواعد السلوك بالدرجة الأولى بسلوك المرشحين والأحزاب أثناء الحملة الانتخابية، بينما تألف الاتفاق التكميلي من التزامات بإدانة جميع أشكال العنف، والتمسك بمبادئ الحكم الرشيد، وكفالة دور هادف للمعارضة في البرلمان بعد الانتخابات. وأثناء سير العملية الانتخابية، وفرت الاجتماعات المنتظمة التي عقدها البعثة مع الأحزاب السياسية منتدى هاما لمناقشة المسائل المتعلقة بالانتخابات. وستواصل هذه الاجتماعات، بما في ذلك مع الأحزاب التي لم تحصل على مقاعد في البرلمان ولكنها حصلت مجتمعة على ما يقرب من ١٠ في المائة من الأصوات. كما عملت البعثة على تيسير اتفاقات سياسية وحوارات مجتمعية على الصعيد المحلي في مقاطعات محددة شهدت مشاكل أمنية. بالإضافة إلى ذلك، نشأ العديد من مبادرات الحوار في مجتمعات شهدت مشاكل أمنية خلال العملية الانتخابية، بما يعكس رغبة الشعب التيموري في تسوية الصراعات بالسبل السلمية. وتدعم البعثة مبادرة الرئيس

راموس - هورتا لإنشاء هيكل لحوار وطني متواصل بقيادة مجتمعية، وثمة جهود جارية من أجل إعادة تنشيط برنامج الحوار المجتمعي بقيادة الحكومة المعروف باسم سيمو مالو ("تقبل الآخر").

٨ - يُظهر الأثر الإيجابي العام للجهود الرامية إلى جمع القوى السياسية المتنافرة في تيمور - ليشتي معا، والتي نشأت بالدرجة الأولى من الهيئة السياسية نفسها ويسرّها جزئياً ممثلي الخاص، الإرادة القوية للقادة السياسيين والمجتمع المدني لتجاوز الانقسامات التي أضرت بالبلد في عام ٢٠٠٦. ولكن مع وجود الانقسامات السياسية المستمرة التي تواجه البرلمان والحكومة الجديدين في هذه الفترة الحاسمة، يبدو أن العمليات والثقافة الديمقراطية لا تزال بحاجة إلى الرعاية والدعم بينما يشتد عودها

٩ - وتعد الانتخابات خطوة أساسية على طريق توطيد الديمقراطية، ولكنها خطوة أولية فحسب. فبينما أدت الانتخابات القيادية السياسية إلى التنافس في إطار عمليات معتمدة ديمقراطياً، أثار الإعلان عن الحكومة الجديدة اضطرابات عامة، مما أسفر عن خسائر كبيرة في الممتلكات لكن دون خسائر في الأرواح. وفضلاً عن ذلك، فإن الحكومة والبرلمان والرئيس الجدد سيواجهون بطائفة واسعة من المسائل المعقدة التي ستمثل تحدياً حتى للبرلمانيين والوزراء العاملين في مؤسسات قوية ذات أعراف وتقاليد راسخة. إن البلد بحاجة إلى المساعدة في تنمية القدرات اللازمة لتعزيز المكاسب الأمنية والديمقراطية التي تحققت حتى الآن. ولا يزال العديد من التحديات المتعلقة بأزمة عام ٢٠٠٦ دون حل، مثل الانقسامات المتصورة أو الحقيقية بين الشرقيين والغربيين، وتظلمات ما يقرب من ٦٠٠ "متظلم" من القوات المسلحة التيمورية (انظر S/2006/628، الفقرة ٣)، وعنف عصابات الشباب، وحالة المشردين داخلياً. وتشابك هذه التحديات مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجهها تيمور - ليشتي، كما هو الحال في أي بلد من أقل البلدان نمواً. وستواجه الحكومة بعملية تحقيق توازن دقيق في التصدي لمشاكل أكثر إلحاحاً نابعة من أزمة العام الماضي، في الوقت الذي تعمل فيه على ضمان الأمن العام وكفالة وضع برامج اجتماعية - اقتصادية فعالة موضع التنفيذ من أجل معالجة القضايا الطويلة الأجل مثل الفقر وما يرتبط به من أوجه الحرمان.

## باء - دعم العملية الانتخابية

١٠ - في الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت السلطات التيمورية بنجاح العمليات القانونية والتنفيذية واللوجستية اللازمة للانتخابات. واضطلعت الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات التابعة للحكومة بهذه المسؤوليات، بدعم مقدم من أكثر من ١٦٠ من متطوعي الأمم المتحدة

في أنحاء البلد. واستكملت الأمانة التقنية مرتين قائمة تسجيل الناخبين لديها، ونظمت جولتين للانتخابات الرئاسية في ٩ نيسان/أبريل و ٩ أيار/مايو، والانتخابات البرلمانية التي جرت في ٣٠ حزيران/يونيه. وتطلب كل منها إجراء برامج لتثقيف الناخبين في كل قرية، وتدريب أكثر من ٤٠٠٠ من مسؤولي الاقتراع، وخطوة للوجستيات على نطاق البلد من أجل توزيع المواد الانتخابية الحساسة واسترجاعها. كما قدمت البعثة مشورة ودعمًا قانونيين أساسيين لصياغة الأنظمة والإجراءات ومدونات قواعد السلوك الانتخابية. ومكنت المساعدة المقدمة من البعثة الأمانة التقنية من إتمام استكمال تسجيل الناخبين، وإصدار أكثر من ١٠٠٠٠ وثيقة هوية لموظفي الانتخابات، ووكلاء الأحزاب، والمراقبين.

١١ - وكان دعم البعثة بالغ الأهمية للجنة الانتخابية الوطنية حتى تنجز ولايتها المتمثلة في الإشراف على العملية الانتخابية بعد ستة أشهر فقط من إنشائها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وبقدرة وطنية محدودة. وأرسلت اللجنة الانتخابية الوطنية أربعة مسؤولين إلى الميدان، يساندتهم ثلاثة من متطوعي الأمم المتحدة، في كل من مقاطعات البلد من أجل الإشراف على عمل الأمانة التقنية. وقدم مستشارو البعثة أيضا المشورة القانونية للجنة الانتخابية الوطنية بشأن أفضل الممارسات التشريعية؛ وحلوا الشكاوى وقدموا توصيات بشأنها؛ وصاغوا الأنظمة والإجراءات الداخلية؛ وأعدوا فتاوى قانونية بشأن مختلف المسائل المتعلقة بالانتخابات؛ وقدموا المشورة إلى المفوضين في اجتماعات صنع القرار التي عقدها. وتواصلت البعثة بتقديم المشورة بشأن إنشاء محفوظات للجنة والقيام بأنشطة لبناء قدراتها في الأجلين القريب والمتوسط.

١٢ - ووفرت البعثة الدعم اللوجستي خلال مختلف مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك توفير الدعم لسفر موظفي الانتخابات إلى إندونيسيا من أجل الإشراف على مختلف عمليات إنتاج البطاقات الانتخابية. كما ساعدت البعثة جميع الأحزاب السياسية فيما يتعلق بالسفر إلى مقاطعة أويكوسي المعزولة لإجراء أنشطة الحملات. وأجرت الحكومة عملية توزيع واسترجاع المواد الانتخابية بدعم كبير من البعثة، وشمل ذلك المركبات والنقل الجوي بالطائرات العمودية للأماكن التي يصعب الوصول إليها. وقدم دعم إضافي من قوات الأمن الدولية التي نشرتها في تيمور - ليشتي أستراليا ونيوزيلندا. ونتيجة لذلك، تمكنت جميع مراكز الاقتراع في الانتخابات الرئاسية وعددها ٥٠٤ مركزا، والانتخابات البرلمانية وعددها ٥٢٠ مركزا من أن تفتح أبوابها في الموعد المحدد، باستثناء ثلاثة مواقع نائية قطعت السبل إليها بسبب المطر الغزير خلال الانتخابات البرلمانية، وفتحت أبوابها متأخرة بضع ساعات. وعلى نحو ما طلبت السلطات التيمورية، كفلت البعثة نزاهة العملية الانتخابية من خلال قيام قوات الشرطة التابعة لها بالمرافقة المتواصلة للبطاقات الانتخابية منذ إيصالها إلى تيمور - ليشتي حتى

عملية العد النهائية ووضع الجداول. كما سُمح لوكلاء الأحزاب بمرافقة صناديق الاقتراع أثناء نقلها، مما ساهم في شفافية العملية وقبول النتائج.

١٣ - وإلى جانب هذه العمليات، سعت البعثة جاهدة من خلال مساعيها الحميدة لكفالة أن تكون العملية الانتخابية قائمة على المشاركة وبناءة وخالية من العنف. وأدى اتفاق الأحزاب السياسية ومدونة السلوك الخاصة باللجنة الوطنية للانتخابات، وكذلك المناقشات المؤدية إلى اعتمادهما، دورا هاما في التقليل من الاضطرابات السياسية إلى أدنى حد خلال فترة الانتخابات. ودعمت البعثة ووكالات الأمم المتحدة عدة مبادرات هادفة إلى كفالة اتباع نهج شامل للجميع تجاه الانتخابات. وقام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمواءمة بعض مكونات برنامج تثقيف الناخبين بحيث تستهدف الناخبات. وبدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، قامت منظمة نسائية تيمورية، برصد برامج الأحزاب السياسية لتقييم الالتزامات بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، ووفرت الدعم للنساء في الأحزاب السياسية، مما أدى إلى توقيع ١٢ من هذه الأحزاب على منهاج عمل سياسي للمرأة. وكان من بين المرشحين الرئاسيين الثمانية امرأة، كما ترأست امرأة أحد الأحزاب السياسية الـ ١٦ المتنافسة في الانتخابات البرلمانية، وقد فاز بثلاثة مقاعد. ومن ضمن أعضاء البرلمان المنتخبين الـ ٦٥ ثمان عشرة امرأة. وقد حافظ البرنامج الإنمائي على التعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بتعزيز مشاركة المواطنين على نطاق واسع. وأنشئت مراكز موارد مكرسة للأحزاب السياسية في كل من باوكاو وماليانا وأويكوسي، وديلي، واستخدمها حوالي ٢٠٠٠ عضو من أعضاء الأحزاب السياسية، وأشادوا بها باعتبارها آلية دعم هامة، وكذلك وفّر التدريب. وإضافة إلى ذلك قدّم البرنامج الإنمائي الإحاطات والمساعدة اللوجستية لما يبلغ ٢٢٥٠ من المراقبين الوطنيين و ٥٠٠ من المراقبين الدوليين.

١٤ - وقام الفريق المستقل للتصديق على صحة الانتخابات (انظر S/2007/50، الفقرة ١٧) بشماني زيارات إلى تيمور - ليشتي خلال العمليات الانتخابية، وأدلى بعدد من الملاحظات في تقاريره المتاحة للجمهور. وتمشيا مع توصيات الفريق اقترحت البعثة عددا من التنقيحات في القوانين الانتخابية، اعتمد البرلمان عددا منها. واستنتج الفريق في تقريره النهائي أن غالبية المعايير التي تستند إليها عملية التصديق على صحة الانتخابات تم الوفاء بها كليا أو جزئيا. وقدم الفريق عددا من التوصيات في المجالات التي اعتبر فيها أن المعايير لم تُلب، من أجل تحسين إجراء الانتخابات في المستقبل، بما في ذلك تدابير كفالة استقلال السلطات الانتخابية وتعزيز الإطار القانوني للانتخابات. وستتابع البعثة هذه التوصيات في إطار دعمها المتواصل لعملية الانتخابية، بما في ذلك الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات، واللجنة الوطنية للانتخابات.

## ثالثاً - إعادة الأمن العام واستتبابه

### ألف - التطورات الأمنية

١٥ - استمرت شرطة البعثة طوال الفترة الحاسمة للانتخابات في إعطاء الأولوية للمهمة الموكلة إليها والمتمثلة في الإنفاذ المؤقت للقانون. وازداد قوام شرطة البعثة من ٣١٨ فرداً في شباط/فبراير إلى ٦٤١ فرداً بحلول نهاية تموز/يوليه، ومنهم ٩٩١ فرداً نُشروا في ديلي (منهم ١٤٠ من وحدات الشرطة المشكلة الماليزية و ٢١٠ من وحدات الشرطة المشكلة البرتغالية)، كما نُشر ٦٣٣ فرداً في مقاطعات أخرى (منهم ١٤٢ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة البنغالية في باوكاو، و ١٤٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة الباكستانية في بوبونارو).

١٦ - وقد كان لزيادة حضور شرطة البعثة، إلى جانب الشرطة الوطنية التيمورية والقوات الأمنية الدولية، دور رئيسي في التقليل من عدد الحوادث الأمنية في أنحاء البلاد، وذلك بفضل قدرات الاستجابة المتزايدة للشرطة، علاوة على ما لهذا الحضور المكثف من أثر رادع على من قد تسول لهم أنفسهم اقتحام جرائم. وظلت مقاطعة ديلي أكثر المقاطعات إثارة للمشاكل، غير أن حوادث عنيفة وقعت أيضاً في مقاطعات فيكيكي وإرميرا وبوبونارو خلال فترة الانتخابات. وانفجرت نوبات عنف حادة من حين لآخر، يرجع السبب فيها إلى نقص الأرز خلال النصف الأخير من شهر فبراير، وإلى محاولة القوات الأمنية الدولية إلقاء القبض على السجين الفار وقائد الشرطة العسكرية لقوات الدفاع التيمورية الهارب من الخدمة ألفريدو رينادو في أوائل آذار/مارس (انظر S/2007/50، الفقرة ١٠). وحدثت زيادة مفاجئة أخرى في الاضطرابات العنيفة عقب إعلان الحكومة الجديدة في ٦ آب/أغسطس. غير أن تحسناً ملموساً طرأ على الأمن بصفة عامة، ولا سيما في ديلي. واستمر معدل الجرائم الخطيرة مثل القتل والسرقة والاختطاف والاعتصاب في الانخفاض، من حوالي ٢٩ حالة في الشهر خلال فترة التقرير الأخير، إلى حوالي ٩ حالات في الشهر خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

١٧ - أما أعمال العنف المتعلقة بنقص الأرز التي وقعت في ديلي في شهر شباط/فبراير فسيبها تضافر عاملي سوء المحصول وتأخر وصول الأرز المستورد. ونفّس بعض السكان ممن أصيبوا بالإحباط عن غضبهم بمهاجمة المباني الحكومية، ومركبات الحكومة والبعثة، ونهب مستودعات الأرز التابعة للحكومة ولبرنامج الأغذية العالمي. وسُجّلت في شباط/فبراير اثنتان وأربعون حادثة من حوادث الإضرار بالمتلكات و ٥١ جريمة تتعلق بإشعال الحرائق، مما يمثل زيادة قدرها ثلاثة أضعاف بالمقارنة إلى شهر كانون الثاني/يناير. وكذلك وقعت حادثتان

حطيرتان لا علاقة لهما بنقص الأرز. ففي ١٧ شباط/فبراير هرب ستة محتجزين من سجن بيكورا؛ وقد أُلقي القبض على أحدهما فوراً وعلى الآخر في ١٧ تموز/يوليه. وفي ٢٣ شباط/فبراير ردت قوات الأمن الدولية على هجوم شنه بعض المقيمين في مخيم المشردين داخليا قرب مطار ديلي وأدى إلى إصابة اثنين من سكان المخيم بجروح مميتة، بينما كانت تعالج اضطراباً وقع في المخيم.

١٨ - وفي يومي ٣ و ٤ آذار/مارس أذنت السلطات التيمورية لقوات الأمن الدولية بتنفيذ عملية في مقاطعة مانوفاهي للقبض على ألفريدو رينادو، نجمت عنها وفاة خمسة من أفراد جماعته المسلحة، إلا أنه أفلت من ذلك. ودفع هذا الأمر الشبان في عدد من المناطق المجاورة لديلي وإرميرا إلى إقامة حواجز طرقات باستخدام إطارات مشتعلة وحجارة كبيرة، وإلى رشق المركبات الدولية بالحجارة طوال الليل. واضطرت شرطة البعثة إلى استخدام الطلقات المطاطية والغاز المسيل للدموع في بعض الأحيان لتفريق عصابات الشبان. وتسبب ظهور رينادو أمام الجمهور في مقاطعة مانوفاهي في أواسط تموز/يوليه في إثارة حوادث مماثلة، وإن كانت أضيق نطاقاً بكثير لسبب يرجع جزئياً إلى تحسن استجابة الشرطة. وقد سعت مؤسسات الدولة منذ أواسط حزيران/يونيه لتقديم الهارب إلى القضاء الرسمي بطريقة سلمية، حفاظاً على الأمن العام. وردا على الرسالة الخطية التي أبدى فيها رينادو استعداده لتقديم نفسه للعدالة، قرر الرئيس راموس هورتا في ١٩ حزيران/يونيه وقف جميع عمليات الشرطة والعمليات العسكرية الهادفة إلى القبض عليه، بُغية بدء حوار يؤدي إلى تهيئة الظروف اللازمة لاستسلامه للعدالة، وتسليم الأسلحة الموجودة بحوزته. وعُقد اجتماع بين الرئيس ورينادو في ١٩ آب/أغسطس.

١٩ - وتمكنت شرطة البعثة، بالتعاون مع الشرطة الوطنية وقوات الأمن الدولية، من توفير الأمن الضروري للعملية الانتخابية بصورة فعالة، بما في ذلك توفير الأمن للحملات الانتخابية التي نظمتها الأحزاب السياسية، وللإقتراع وعد الأصوات. وكما ذُكر أعلاه، ساعدت أيضاً النداءات المتكررة التي وجهها ممثلي الخاص إلى الأحزاب بشأن الحاجة إلى ممارسة الأنشطة السياسية بصورة سلمية والاعتدال في الخطاب السياسي على حل الخلافات السياسية قبل أن تمتد إلى الشارع. وكذلك تستحق الأحزاب السياسية الثناء لعملها على دعم مدونة السلوك واتفاق الأحزاب السياسية. وعلى الرغم من ذلك حدثت هجمات وحوادث رشق بالحجارة تتعلق بالانتخابات مباشرة. وشهدت الأيام الأخيرة من الحملات الانتخابية لكل من الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية عدداً من الأعمال القتالية وحالات الرشق بالحجارة في ديلي، يرجع السبب فيها جزئياً إلى تنظيم عدد من أحداث الحملات الانتخابية المتزامنة والتي جرت في مواقع متقاربة، وكثيراً ما انطوت على تنقل قوافل شاحنات من هذه

المواقع وإلبها. وأدت موجة من هجمات إضرام النار التي وقعت في مقاطعة إرميرا في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، لا صلة لها على الإطلاق بالانتخابات، إلى تدمير حوالي ١٠٠ منزل. وفي ٣ حزيران/يونيه وقعت حادثتا إطلاق نار أدتا إلى وفاة شخصين في مقاطعة فيكيكي تورط في أحدهما فرد من أفراد الشرطة الوطنية أثناء حشد نُظم ضمن حملة انتخابية، وألقي القبض عليه فوراً، وحكمت عليه محكمة مقاطعة باوكاو في وقت لاحق في ١٧ آب/أغسطس بالسجن لمدة ست سنوات.

٢٠ - وعقب إعلان الرئيس في ٦ آب/أغسطس تشكيل حكومة جديدة، تدهور الوضع الأمني، لا سيما في الأجزاء الشرقية منه، وحدثت اضطرابات خطيرة (شملت أعمال قتال، وهجمات إشعال حرائق، وإضرام النار في إطارات، وإقامة حواجز على الطرق)، وذلك في مقاطعتي باوكاو وفيكيكي، كما شهدت لوتيم وديلي حوادث أقل شأنًا. ومما يُثير القلق كذلك إغلاق عدد من المكاتب الحكومية والمدارس في المقاطعات الشرقية. وفي ١٠ آب/أغسطس وقعت قافلة مكونة من ثلاث مركبات تابعة للبعثة كانت تسافر من باوكاو إلى فيكيكي في كمين نصبته مجموعة سدت الطريق قرب فاتوماكا وألقت قنابل مولوتوف وحجارة على المركبات. وسمعت شرطة البعثة أصوات إطلاق النار فردت بعدة طلقات نارية لتوفير غطاء لمركبات القافلة يسمح لها بمغادرة موقع الكمين. وأشعلت النار في واحدة من مركبات البعثة التي تقطعت بها السبل، إلا أن أحداً من الأفراد التابعين للأمم المتحدة لم يُصب بجراح.

٢١ - وتعد أعمال تصعيد العنف الخطيرة هذه، وإن كانت مؤقتة، التي جرت في النصف الثاني من شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس ثم في النصف الأول من آب/أغسطس، بمثابة تذكير بمدى هشاشة الحالة الأمنية. وهي تبين أيضاً أنه على الرغم من سير الانتخابات بشكل سلمي وقبول نتائجها على نطاق واسع، فإنه لا تزال هناك حاجة إلى إنماء ثقافة اللا عنف وتعزيز حل الخلافات بالطرق السلمية.

٢٢ - وعلى الرغم من زيادة فعالية شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، لا يزال هناك قدر ضخم من التحديات المستمرة التي تواجه الأمن العام في تيمور - ليشتي. وفي حين تعمل شرطة البعثة وقوة الشرطة الوطنية معاً على نحو جيد في مقاطعات كثيرة، يلزم إدخال المزيد من التحسينات على صعيد التعاون في بعض المناطق. ويسود الإحباط بين بعض ضباط قوة الشرطة الوطنية الذين يشككون في الحاجة إلى وجود شرطة البعثة، حيث أن قوة الشرطة المدنية لم ينفرد عقدها في المقاطعات كما حدث في ديلي. وتتأثر جهود الشرطة سلباً بتراكم القضايا المتأخرة في مكتب المدعي العام وبأوجه الضعف القائمة في

القطاع القضائي، ويتجلى هذا في التأخر في تجهيز قضايا جنائية معينة وفي الإسهام في خلق تصور لدى العامة بأن نظام سيادة القانون بأكمله لا يسير على ما يرام. ويحجب نشر أفراد شرطة البعثة بشكل فعال في شتى أنحاء البلد، في بعض النواحي، مدى هشاشة الحالة الأمنية. وكما تبين من شرارات العنف التي أشعل فتيلها النقص في الأرز، والعملية التي جرت لإلقاء القبض على ألفريدو رينادو، وإعلان تشكيل الحكومة الجديدة، فإنه يمكن للمشاكل الأمنية أن تندلع في أي وقت.

٢٣ - وقدمت لجنة الأعيان التي تشكلت في أيار/مايو ٢٠٠٦ للنظر في مظالم المتظلمين من القوات المسلحة المسلّحين (انظر S/2007/50، الفقرة ٩) تقريرها في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وخلصت اللجنة إلى أن الحكومة والرئيس مسؤولان عن تجاهل إيلاء الانتباه الواجب للمشاكل القائمة داخل القوات المسلحة، وأوصت بالقيام بإصلاحات مؤسسية متعددة بغرض تحسين العلاقات بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع وقائد القوات المسلحة؛ وإنشاء مجلس مشترك لتحسين العلاقة بين قوة الشرطة الوطنية وبين الجيش؛ وإقامة حوار "صريح ومفتوح" بين المتظلمين والقيادة العليا للقوات المسلحة التيمورية والرئيس. وأوصت اللجنة أيضاً باتخاذ عدد من تدابير الدعم، منها دفع الرواتب المستحقة وتقديم المنح الدراسية للمتظلمين المستوفين لمعايير معينة. إلا أنها خلصت إلى أنه لن يكون من قبيل الحكمة إعادة إدماج المتظلمين في القوات المسلحة. وتبذل القيادة التيمورية جهوداً لحل مظالم المتظلمين، وهو ما حدده رئيس الوزراء غوسماو كأحد أولويات الحكومة الجديدة.

٢٤ - وأسهم التعاون الطيب بين السلطات الإندونيسية وحكومة تيمور - ليشتي، الذي يعزز وجود ضباط الاتصال العسكري التابعين للبعثة، في استمرار الاستقرار في منطقة الحدود. وزاد تشكيل فريق الاتصال العسكري في باوكاو وتعيين ضباط الاتصال العسكري بقوات الأمن الدولية وضباط الاتصال العسكري من تعزيز قدرة البعثة على الحصول على معلومات متعلقة بالأمن. وثبتت أيضاً فعالية ضباط الاتصال العسكري كخط اتصال مباشر بالقوات المسلحة، حيث نشرت الحكومة جنوداً في بعض المواقع للاضطلاع بدور أكبر في توفير الأمن الثابت.

## باء - الدعم والتعزيز المؤسسيان للمؤسسات الأمنية

٢٥ - وتماشياً مع "الترتيب المتعلق بالشرطة" الذي وافقت عليه الحكومة والبعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (انظر S/2007/50، الفقرة ٣٣)، بدأت شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي برنامج التسجيل ومنح الشهادات للشرطة الوطنية التيمورية، بالشراكة مع وزارة الداخلية وبدعم من قسم حقوق الإنسان والعدالة في المرحلة الانتقالية

التابع للبعثة، ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، ومنظمات المجتمع المدني. ومُنحت الأولوية لقوة الشرطة في دبي التي انفرط عقدها فعلياً خلال أزمة عام ٢٠٠٦. واعتباراً من ٢٠ آب/أغسطس، سجل ٢٤٧ ١ من ضباط الشرطة المقيمين في دبي والذين تقدّر أعدادهم بحوالي ٢٥٨ ١ ضابطاً (منهم ١٨٩ امرأة) لإخضاعهم لعملية فرز. ومن بين هؤلاء، مُنح ٩٨١ ضابطاً (منهم ١٦٨ امرأة) شهادات مؤقتة وعادوا إلى الممارسة الفعلية لمهام وظائفهم تحت إشراف شرطة البعثة؛ وتمثلت الحاجة إلى إجراء مزيد من التحقيق بشأن ٥٦ ضابطاً (منهم ٣ نساء) بسبب وجود مزاعم بارتكابهم لأعمال إجرامية أو قيامهم بانتهاكات لحقوق الإنسان، وأحيل ٧٦ ضابطاً (ليس بينهم أي نساء) ممن استوفوا التحريات المتعلقة بالتزاهة إلى فريق التقييم لاتخاذ قرار بشأن مدى ملاءمتهم؛ ومُنح ٤٤ ضابطاً (ليس من بينهم أي نساء) شهادات نهائية بعد إتمامهم بنجاح لبرنامج توجيهي دام ستة أشهر. ولا يزال باقي الضباط المتمركزين في دبي يخضعون لعملية الفرز. أما في المقاطعات، فسجل ٨٠٤ ١ من الضباط البالغ عددهم ٩٤٩ ١ ضابطاً أنفسهم وبدأت عملية الفرز. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، تولّت البعثة تيسير عقد دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان لكبار قادة قوة الشرطة، ركزت على الحاجة إلى تعزيز المساءلة داخل الخدمة.

٢٦ - ولا تزال قوة الشرطة الوطنية تتسم بالهشاشة، وهناك كثير من أوجه الضعف المؤسسي والضعف في السياسات والقدرات تستوجب مزيداً من الدعم الكبير، وهو ما ستركز عليه أيضاً خطة الإصلاح وإعادة الهيكلة والبناء التي تنفذها قوة الشرطة الوطنية. وانخفاض معدل النجاح في نيل الشهادات النهائية - الذي ينعكس في تأهيل ما لا يتجاوز ٤٤ ضابطاً من الدفعة الأولى لضباط قوة الشرطة الوطنية الذين اجتازوا مرحلة التوجيه التي دامت ستة أشهر وعددهم ٨٨ ضابطاً - هو دليل على حاجة شرطة البعثة لمواصلة تقديم التوجيه والإشراف الوثيق. وبالإضافة إلى هذا، استدعى رسوب نسبة ٤٣ في المائة في التدريب على استخدام الأسلحة النارية إجراء التدريب لمجموعات أصغر عدداً بحيث تتاح للمدربين فرصة التركيز على المجالات التي تكتنفها المشاكل. ويشير إلقاء القبض على أحد ضباط قوة الشرطة الوطنية نتيجةً لحادث إطلاق النار الذي وقع يوم ٣ حزيران/يونيه في فيكيكي، وما تلاه من أحداث وقعت في تلك المقاطعة، إلى احتمال تصرف بعض ضباط قوة الشرطة الوطنية بشكل منحاز سياسياً. وهناك أيضاً حادثان وقعا في وزارة الداخلية، حيث عُيّن ضابطان، يزعم قيامهما بانتهاكات لحقوق الإنسان و/أو أشكال أخرى من سوء السلوك، في وظائف عليا، على الرغم من تبرئة ساحة أحدهما وإيقاف الآخر عن العمل بعد إثارة مثلي الخاص للمسألة.

٢٧ - وفي سياق الترتيبات الأمنية للانتخابات التي قام بها منتدى التنسيق الثلاثي (انظر S/2007/50، الفقرة ٤٠)، أسهمت القوات المسلحة التيمورية أيضاً في توفير الأمن الثابت في منشآت رئيسية في ديلي. واضطلع الجيش أيضاً بأدوار أمنية محدودة أخرى، من قبيل مرافقة قوافل المساعدات الإنسانية من وقت لآخر. وعلى الرغم من وضوح قواعد الاشتباك التي تقضي باستدعاء الشرطة أولاً في حالة وقوع أي تهديد، فإن القوات المسلحة التيمورية لجأت في بعض الأحيان إلى إطلاق طلقات تحذيرية كرد فعل أول. غير أن قيادة الجيش كانت إيجابية عندما أثرت مخاوف إزاء هذه الحوادث. وأشارت الحكومة عن طريق العملية المستمرة لإصلاح القطاع الأمني إلى عزمها على العمل مع البعثة ومع المجتمع الدولي على نطاق أكبر من أجل وضع سياسات وأطر مؤسسية ملائمة لعمل قوة عسكرية في ظروف السلم.

### جيم - استعراض شامل للقطاع الأمني

٢٨ - سيجري التصدي للتحديات التي يواجهها القطاع الأمني، التي تشمل الحاجة إلى تحسين العلاقات بين القوات الأمنية، وتقوية الإطار القانوني، وزيادة القدرات التشغيلية، وتعزيز الرقابة المدنية في سياق عملية إصلاح القطاع الأمني. وواصل الفريق العامل المشترك المعني باستعراض القطاع الأمني، الذي يشارك في رئاسته كبار ممثلي وزارة الدفاع ووزارة الخارجية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (انظر S/2007/50، الفقرة ٣٨) عقد اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعُقدت ثلاث حلقات عمل لاستعراض مكونات مختلفة للقطاع. فخصصت الحلقة الدراسية الأولى التي عُقدت في ١٨ تموز/يوليه لمشروع خطة إصلاح الشرطة (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه). وستستخدم شرطة البعثة والشرطة الوطنية مدخلات تلك الحلقة الدراسية لوضع اللمسات الأخيرة على الخطة. وبحث الحلقة الدراسية الثانية، التي عُقدت في ٢٦ تموز/يوليه، الخطط الرامية إلى زيادة تطوير الشرطة والجيش، وحددت عدة مجالات ثبت فيها إمكانية العمل المشترك. أما الحلقة الدراسية الثالثة، التي عُقدت في ١٦ آب/أغسطس، وشارك فيها الرئيس ورئيس الوزراء وبعض الوزراء الجدد الآخرين، بالإضافة إلى كبار ضباط الجيش والشرطة، فناقشت السبل التي يمكن بها لعملية استعراض القطاع الأمني أن تمضي قدماً. وأعرب القادة التيموريون عن التزامهم القوي بالقيام بعملية الاستعراض الشاملة ورحبوا بالدعم الذي تقدمه البعثة.

## رابعاً - تعزيز حقوق الإنسان وإقامة العدل

### ألف - دعم رصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها

٢٩ - بينما يعد الحوار والتصالح عنصرين هامين للتغلب على أزمة العام الماضي، فمن المهم بنفس القدر بذل جهود لتحقيق احترام حقوق الإنسان والنظام القضائي. فواصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، عن طريق قسم حقوق الإنسان والعدالة في المرحلة الانتقالية التابع لها، رصد حالة حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها، وركزت على زيادة تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة. وتحقيقاً لهذا الهدف، تم في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ تحسين قاعدة بيانات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، التي وضعت في عام ٢٠٠٥، وقدم تدريب إلى الشركاء في المنظمات غير الحكومية. واستمر أيضاً تدريب أفراد المجتمع المدني على مراقبة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٠ - ومن بين العوامل الهامة لتعزيز سيادة القانون في تيمور - ليشتي المساءلة عن الجرائم المرتكبة خلال نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٦، لا سيما الجرائم التي حددتها لجنة التحقيق الخاصة المستقلة (انظر S/2007/50، الفقرات ١٨-٢٤). ففي شباط/فبراير، أغلق المدعي العام ملف التحقيق فيما زُعم من توزيع رئيس الوزراء السابق ماري ألكاتيري للأسلحة، دون إصدار لائحة اتهام، وذلك لعدم كفاية الأدلة. وفي أيار/مايو، أيدت محكمة الاستئناف إدانة محكمة ديلي المحلية لوزير الداخلية السابق بتهمة القتل دون سبق الإصرار، وتوزيع الأسلحة، بالإضافة إلى التهم الموجهة ضد اثنين من المدعى عليهم معه بجيازة سلاح ناري بدون ترخيص (انظر S/2007/50، الفقرة ٢٢). وفي حزيران/يونيه، أغلق مكتب المدعي العام ملف التحقيق فيما زُعم من ارتكاب القائد السابق لقوة الشرطة، باولو مارتيتز، وعضو البرلمان السابق، لياندرو ايزاك، لجرائم تتعلق بالأسلحة. وفي ٨ آب/أغسطس، حكمت محكمة ديلي المحلية على نائب قائد قوة الشرطة بمقاطعة ديلي سابقاً بالسجن لمدة أربع سنوات بتهمة الجيازة غير المشروعة لأسلحة استخدمت في الهجوم على منزل قائد الجيش يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، بالإضافة إلى السرقة. وحُكم على المتهمين الثلاثة معه بالسجن لمدة عام ونصف. ومن المقرر محاكمة ١١ من أفراد الجيش ومفتش مساعد من الشرطة بتهمة القتل دون سبق الإصرار في حادث إطلاق النار على ضباط شرطة غير مسلحين في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، مما أدى إلى مقتل ثمانية أشخاص، وذلك اعتباراً من ١٨ أيلول/سبتمبر. ويجري مكتب المدعي العام التحقيق في ١٣ قضية أخرى.

٣١ - وبرغم هذه التطورات، فإن عدداً من العوامل عطل البت السريع في قضايا أخرى حددتها لجنة التحقيق، منها عدم كفاية الموظفين القضائيين. وعين المدعي العام شخصين كمدعين دوليين متقدمين للنظر في هذه القضايا. وتمول مفوضية حقوق الإنسان أيضاً تعيين مدعي دولي لمساعدة مكتب المدعي العام في تنفيذ توصيات اللجنة. ويلتمس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبرعات لتعيين موظفين قضائيين إضافيين للتحقيق في القضايا ومحكمة المتورطين فيها، الأمر الذي يستلزم ميزانية تقدر بمبلغ ٩ ملايين دولار.

٣٢ - يبدو أن عدداً من العوامل تسبب في إعاقة الإسراع بإجراء تحقيقات في الأعمال الإجرامية بوجه عام، بما في ذلك اختلاف تفسيرات الإجراءات القانونية الحالية وصعوبات الاتصال بين الشرطة والجهات الفاعلة القضائية. ورغم هذه التحديات، انخفضت نسبة المحتجزين المفرج عنهم دون توجيه تهم إليهم من ٧١ في المائة في شباط/فبراير إلى ٣ في المائة في حزيران/يونيه.

٣٣ - وكان القلق البالغ يساور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشي من أن يواجه التقدم المحرز في حماية حقوق الإنسان انتكاسة خطيرة في حالة إصدار الرئيس لقانون الحقيقة وتدابير العفو الخاصة بمختلف الجرائم الذي اعتمده البرلمان في ٤ حزيران/يونيه. وحتى منتصف آب/أغسطس ظل معلقاً حكم أصدرته محكمة الاستئناف بشأن الطلب الذي تقدم به الرئيس راموس - هورتا في ٤ تموز/يوليه لاستعراض دستورية هذا القانون. وفي حالة إصدار هذا القانون سيلزم وقف عدد من تحقيقات الشرطة وتحقيقات الادعاء العام الجارية في طائفة من الجرائم التي ارتكبت ما بين ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وأعدت البعثة التأكيد في عدة مناسبات للقيادة التيمورية أن هناك ضرورة واضحة لتطبيق المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت خلال أزمة عام ٢٠٠٦.

٣٤ - وما زالت البعثة تولي أهمية عليا لسياسية عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتقدم الوحدة المعنية بالسلوك والانضباط التابعة للبعثة التدريب لجميع موظفي الأمم المتحدة في مجال منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وأدرجت وحدة تعنى بالمضايقة في مكان العمل، بما في ذلك المضايقة الجنسية، في البرنامج التعريفي المقدم للموظفين الجدد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ عن ثمانية ادعاءات تتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، ثبت أن ثلاثة منها لا أساس لها من الصحة، وتخضع ثلاثة منها للتحقيقات الأولية، ويوجد ادعاء واحد رهن التحقيق من جانب مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بينما أسفر ادعاء واحد عن اتخاذ إجراء تأديبي.

## باء - دعم بناء القدرات وتعزيز نظام العدل

٣٥ - في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وبعد قضاء ١٨ شهرا من التدريب، تخرج ٢٧ من القضاة والمدعين العامين والمحامين الوطنيين من مركز التدريب القانوني، المدعوم من برنامج العدل الذي يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأدوا اليمين. وسيواصلون العمل مع ١٤ مستشارا من مستشاري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتلقي الإرشاد منهم. والتحق بمركز التدريب القانوني في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ مجموعة أخرى تتألف من ١٥ موظفا فينيا، وسيتمون دراستهم في نهاية عام ٢٠٠٧. وفي المستقبل، ستتاح للمتخرجين في مجال القانون من جامعة تيمور - ليشتي الوطنية، المدعومة من البرتغال، سبل الاستفادة من دورات دراسية مقبلة في المركز. وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريبا متقدما للقضاة، ومعلومات مستكملة عن التشريعات الجديدة للقضاة كما سيوفر التدريب لكتابة المحاكم. إلا أنه رغم هذا التقدم الملحوظ، من المحتمل أن يظل النظام القضائي معتمدا على قضاة ومدعين عامين دوليين، لا سيما في المستويات العليا، وعلى برامج الإرشاد الدولية لحين من الزمن.

٣٦ - وواصلت الوحدة المعنية بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية التابعة للبعثة تقديم المساعدة لمكتب الأمين في تنمية قدراته بوصفه المؤسسة الوطنية الرئيسية لحقوق الإنسان. وشرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في برنامج مشترك لبناء القدرات مع مكتب الأمين في أوائل هذا العام، وقد قدم حتى الآن لموظفي المكتب وشركائه من المنظمات غير الحكومية تدريبا في مجال مبادئ حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان ورصد الانتخابات والتربية المدنية. وهذا يكمل ما سبق أن بذلته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من جهود لتعزيز مكتب الأمين في مجال رصد حالة حقوق الإنسان والمشردين داخليا. وفي منتصف حزيران/يونيه، كان مكتب الأمين قد تلقى ٦٦ حالة من الحالات المزعومة لانتهاك حقوق الإنسان، أُقفلت ١٦ حالة منها لأسباب قانونية (بما في ذلك عدم الاختصاص) وعُرضت ٢٣ حالة منها على السلطات المختصة مشفوعة بتوصيات. وبالإضافة إلى ذلك، عرض المكتب اثني عشرة حالة من حالات إساءة استعمال السلطة على الشرطة الوطنية في تموز/يوليه.

٣٧ - وأهت البعثة ترميم سجلات الوحدة المعنية بالجرائم الخطيرة السابقة التي دمرت جزئيا خلال أعمال العنف التي اندلعت في أيار/مايو ٢٠٠٦، وأنشأت فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة التابع لها. وسيساعد هذا الفريق المدعي العام في إنجاز التحقيقات المعلقة التي خلفتها الوحدة المعنية بالجرائم الخطيرة السابقة. ويجري التفاوض حاليا مع المدعي العام على

اتفاق بشأن قواعد تشغيل الفريق وبشأن الاطلاع على محفوظات وقواعد بيانات الوحدة المعنية بالجرائم الخطيرة السابقة.

٣٨ - ولا يزال عنصر السجون من نظام العدل يشكل تحديات. فلم يجرز منذ محاولتي الفرار من سجن بيكورا اللتين حدثتا في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (انظر S/2007/50، الفقرة ١٠) و ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ سوى تقدم ضئيل رغم توصية لجان تقصي الحقائق التي أنشأتها وزارة العدل باتخاذ إجراءات للمتابعة. وما زالت لا توجد أي خطة استراتيجية لنظام الإصلاحات، ومعظم الإجراءات إجراءات مخصصة، وتتسم الهياكل التنفيذية والإدارية بالضعف أو تنعدم. وأنشأ مؤخرا برنامج العدل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عنصرا معنيا بالإصلاحات تولى وضع خطة عمل قدمت إلى الحكومة للتصدي للشواغل الملحة. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة على اقتراح خطة استراتيجية على وزير العدل من أجل تطوير نظام الإصلاحات في الأجل الطويل.

٣٩ - ما زالت حقوق الطفل والمرأة والعنف الجنساني من المسائل التي تثير القلق بشكل خاص. وأنشئت دائرة لدعم إقامة العدل داخل البعثة، تشمل موظفين معينين بالشؤون الجنسانية وشؤون الأحداث والإصلاحات، ستركز أول الأمر، بالتعاون مع السلطات التيمورية، على إجراء استعراض مستقل لقطاع العدل. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان دعم مكتب تعزيز المساواة التابع لرئيس الوزراء بمساعدته في صياغة التشريعات والسياسات، والمشاركة في بناء القدرات، وممارسة الدعوة فيما يتعلق بالمسائل التي تهم المرأة والطفل، بما في ذلك العنف المنزلي وحماية الطفل. وإلى جانب الوحدة المعنية بالضعفاء التابعة لقوة الشرطة الوطنية، دعمت هذه المنظمات أيضا وزارة العمل وإعادة الإدماج في المجتمع، ووزارة الصحة لتعزيز ما يقدم من خدمات لضحايا الاعتداء والعنف الجنساني. وتدعم المنظمة الدولية للهجرة الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الاتجار في البشر، الذي ترأسه وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

## خامسا - دعم "الاتفاق" والحكم الديمقراطي والتنمية الاقتصادية الاجتماعية والمساعدة الإنسانية

### ألف - تيسير عملية "الاتفاق"

٤٠ - سيكفل "الاتفاق" المبرم بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي وجود إطار متسق واحد يشمل احتياجات البلد ذات الأولوية. ففي ٦ شباط/فبراير، اتفق المشاركون خلال الاجتماع الرفيع المستوى الأول للاتفاق بين الحكومة والمجتمع الدولي، على ستة مجالات ذات أولوية انبثقت عن الأزمة وهي: السلامة العامة والأمن العام؛ والانتخابات؛ وتعزيز القطاع العام مع التركيز على تنمية الموارد البشرية واللامركزية وتنفيذ الميزانية؛ وتشغيل الشباب وتنمية المهارات؛ وتعزيز قطاع العدل؛ وإعادة إدماج المشردين داخليا في المجتمع، والمساعدة الإنسانية، والحوار والمصالحة، وعلاج الصدمات المجتمعية، ودعم الفئات الضعيفة. وفي أواخر أيار/مايو، حددت سلسلة من ست حلقات عمل، جمعت كل أصحاب المصلحة، استراتيجيات وأنشطة يتعين تنفيذها في غضون فترة الاتفاق الذي مدته سنتان. وأمست الحكومة بقوة بزمam عملية الاتفاق، ودعي ممثلو المجتمع المدني إلى المشاركة في أمانة الاتفاق، بدعم من البعثة والبنك الدولي، لكفالة مشاركتهم في العملية.

### باء - تعزيز الحكم الديمقراطي

٤١ - واصلت البعثة تقديم المشورة للحكومة فيما يتعلق بمسائل الحكم الرئيسية، مثل موازنة القوى بين أجهزة السيادة، وضرورة وجود معارضة برلمانية فعالة، واللامركزية والحكم المحلي، والعملية الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، توجد لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وكذلك الشركاء الإنمائيين، مشاريع راسخة في مجال الحكم. وقد أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، برنامجا تعريفيا للبرلمانيين الجدد. وقدم أيضا مستشارو البرنامج التدريب أثناء الخدمة والإرشاد لموظفي أمانة البرلمان في مجالات من قبيل الإدارة ودعم اللجان. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عملية اللامركزية، بتنظيم جمعيات محلية نموذجية في أربع مقاطعات وتزويدها بما يلزم من معدات ودعم تقني. ودعم المكتب المعني بتعزيز المساواة التابع لمكتب رئيس الوزراء، بمساعدة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مبادرات حوار شملت ٧٢٧ امرأة بهدف إقامة صلات بين القادة وهياكل الدعم المجتمعية للريادة النسائية. ودعم البرنامج أيضا وزارة الإدارة الحكومية من

أجل استحداث نظام إدارة معلومات الموظفين، الذي تقرر أن تنتهي أول مرحلة من مراحل إنشائه بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٧.

### جيم - التنمية الاقتصادية الاجتماعية

٤٢ - ما زال الفقر من الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في تيمور - ليشتي. واستضافت الحكومة، في ٢ و ٣ شباط/فبراير، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة النرويجية، مؤتمرا عنوانه "تحقيق العدل لصالح الفقراء: حان أوان الإنجاز"، مما أسفر عن إنشاء لجنة رئاسية معنية بالحد من الفقر. وصاغ البرنامج، إلى جانب مكتب رئيس الوزراء، مجموعة إصلاحات ضريبية سيستفيد منها الفقراء بوجه خاص. وقدمت منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة المساعدة في صياغة مجموعة الخدمات الأساسية المتعلقة بالرعاية الصحية الأولية والمستشفيات، في إطار الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصحة. وثمة مورد متجدد لإيرادات الحكومة وهو صندوق تيمور - ليشتي للنفط، الذي يولد حاليا أكثر من ١٠٠ مليون دولار شهريا. إلا أن الجهود الرامية إلى التصدي للفقر والبطالة تتأثر سلبيا بضعف قدرة الحكومة على تنفيذ الميزانية. ويعمل شركاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، إلى جانب الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، مع الحكومة لتحسين قدرتها على تنفيذ الميزانية بفعالية.

٤٣ - وما زالت بطالة الشباب، ولا سيما في ديلي، من الأسباب الكبرى لعدم الاستقرار. وقد أطلق البرنامج ومنظمة العمل الدولية مبادرة تعمل على إيجاد فرص العمل في الأجل القصير، بما في ذلك في المناطق الريفية، مما أدى إلى تسجيل أكثر من ٣٠٠ ١٦ من الشباب على نطاق جميع المقاطعات. وأعدت أيضا منظمة العمل الدولية، بدعم من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات غير الحكومية الدولية، دراسة تقوم بتحليل قضايا العمالة الخاصة بالشباب والتي لها صلة بخطة العمل الوطنية الحكومية لعمالة الشباب التي يجري إعدادها. واستهلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية التيمورية، عددا من مشاريع السلام المجتمعية التي لقت الشباب وأعضاء العصابات في ديلي وحوها تقنيات اللاعنف.

### دال - المساعدة الإنسانية

٤٤ - ما زالت الحالة الإنسانية تطرح تحديات. وما زال جزء متغير لكنه كبير، من السكان، يبلغ حوالي ١٠٠ ٠٠٠ شخص (يشمل ٤٩ ٠٠٠ امرأة وفتاة) يعاني من التشرد

لمدة طويلة، ويعيش في ظروف تتسم بالفقر في مخيمات أو مع أسر مضيقة. واتسمت بطابع إيجابي الاستجابة الإنسانية العامة، التي قادتها وزارة العمل وإعادة الإدماج في المجتمع، ولم تشهد أي تفش للأمراض أو نقص في مواد الإغاثة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧، ويعزى ذلك جزئياً إلى الدعم المقدم من الجهات المانحة الثنائية وتعبئة موارد الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة. وعقب نداءات حكومية وعروض دعم متواصلة، انتقلت بعض الأسر إلى مساكن مؤقتة. ووزع برنامج الأغذية العالمي أكثر من ٩٠٠٠ طن من الأغذية، في المقام الأول على المشردين داخليا. وقدمت المساعدة أيضا للمشردين من النساء والأطفال من جانب أعضاء آخرين في الفريق القطري، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة، من خلال برنامجها المتعلق بصحة الأم والطفل، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأطلق نداء موحد من أجل تيمور - ليشتي في ١٧ كانون الثاني/يناير للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ونُقح في تموز/يوليه من أجل طلب مبلغ إضافي قدره ٩,١٧ مليون دولار لمواصلة الدعم المالي اللازم لاستجابة إنسانية حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٤٥ - وتفشى الجراد بكثرة في المقاطعات الغربية لتيمور - ليشتي في آذار/مارس، مما تسبب في خسائر فادحة في إنتاج الذرة والأرز. ومكنت سرعة الإفراج عن الأموال من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (٩٩٣ ٠٩٠ ١٠٩٠ دولارا) منظمة الأغذية والزراعة من القيام برش يدوي وبواسطة الطائرات العمودية غطى ٣٠٠٠ هكتار، وأسفر عن السيطرة على هذا التفشي. وأسهمت المساعدة التي قدمتها السلطات الإندونيسية إلى تيمور - ليشتي في معالجة الطابع العابر للحدود لهذه المشكلة.

## سادسا - توصيات بشأن تعديل ولاية البعثة وقوامها

٤٦ - باستثناء مجال الدعم الانتخابي، لا أتصور إدخال أي تغيير على الولاية الحالية. فقد تحسنت الحالة الأمنية في تيمور- ليشتي عموما خلال الفترة المشمولة بالتقرير لكنها ما زالت متقلبة ومعرضة لموجات العنف، مثل الاضطرابات الخطيرة التي اندلعت عقب إعلان الحكومة الجديدة في ٦ آب/أغسطس. ورغم تزايد عدد من خضعوا للفرز ومنحوا الشهادات من ضباط الشرطة الوطنية الذين يتولون المسؤوليات إلى جانب نظرائهم من أفراد شرطة البعثة، فهم ما زالوا في حاجة إلى تدريب واسع النطاق بينما تستلزم قوة الشرطة الوطنية مزيدا من التطوير المؤسسي. ففي حالات تزايد الحوادث الأمنية بشكل مفاجئ، كما حدث في آب/أغسطس، كان أفراد شرطة البعثة، وبوجه خاص وحدات الشرطة المشكلة، أكثر فعالية في الاستجابة بسرعة واحتواء تلك الحوادث. وبناء على ذلك، أوصي بشدة بالإبقاء على

أربع من وحدات الشرطة المشكلة الخمس التابعة للبعثة إلى نهاية الولاية الحالية على الأقل، مع مراعاة استمرار وجود قوات الأمن الدولية.

٤٧ - وفي الوقت نفسه، أُنجزت بنجاح الأنشطة المتصلة بالانتخابات، وسيعاد أفراد وحدة الشرطة المشكلة المعززة الإضافية المؤلفة من ٨٠ فرداً، التي نشرت لتقديم الدعم خلال فترة الانتخابات، إلى أوطانهم في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الفترة المقبلة، ستركز شرطة البعثة على وضع برامج وأنشطة لإصلاح الشرطة الوطنية وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها. وسيجري الانتقال على مراحل من أعمال الشرطة التنفيذية إلى دور يقتصر على الإرشاد والمراقبة وفقاً لبرنامج تسجيل وإصدار شهادات الشرطة الوطنية، على نحو ما نص عليه الترتيب المتعلق بأعمال الشرطة. وفي ديلي، وبالنظر إلى عدد ضباط الشرطة الذين منحوا شهادات مؤقتة ومعدل النجاح في الحصول على الشهادة النهائية، من المتوقع أن يمكن إصدار شهادات نهائية لما يصل إلى ١٠٠ ضابط شهرياً اعتباراً من آب/أغسطس. وبهذا المعدل، سيستلزم الانتهاء من إصدار الشهادات النهائية لضباط الشرطة الوطنية في ديلي حوالي ١٠ أشهر إلى غاية أيار/مايو ٢٠٠٨.

٤٨ - وبالنسبة لضباط الشرطة المسجلين البالغ عددهم ١٨٠٤ أفراد في المقاطعات الاثنتي عشرة الواقعة خارج ديلي، بدأت دورات لنيل الشهادات المؤقتة في آب/أغسطس ٢٠٠٧. ويمكن استيعاب ما يصل إلى ٣٠٠ ضابط شهرياً في هذه الدورة، ويُتوخى إصدار شهادات مؤقتة للمجموعة الأخيرة من ضباط شرطة المقاطعات بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ومع بلوغ الدفعة الأولى من هؤلاء الأفراد مرحلة الترشيح للحصول على الشهادات النهائية بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٨، وبلوغ الدفعة الأخيرة هذه المرحلة بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٨، يقدر أنه سيتمكن إصدار شهادات نهائية لما يصل إلى ٢٤٠ فرداً شهرياً ابتداءً من أوائل شباط/فبراير. ويتوقع أن يكون معدل النجاح الخاص بوحدات الشرطة الموجودة في المقاطعات أفضل من معدل الوحدات الموجودة في ديلي، وبالتالي يمكن إنجاز عملية إصدار الشهادات النهائية لجميع أفراد شرطة المقاطعات في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٤٩ - ورغم أن أول عملية تسليم للمسؤولية عن إجراء عمليات الشرطة إلى مقاطعة أو وحدة تابعة للشرطة الوطنية يمكن أن تجري في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٨، فإن ذلك يتوقف على ثلاثة عوامل: (أ) إنجاز برنامج التسجيل ومنح الشهادات الخاص بأفراد المقاطعات/الوحدات؛ (ب) بلوغ النقاط المرجعية وتحقيق الأهداف المتصلة بالأداء المحددة في خطة إصلاح الشرطة وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها؛ (ج) الحالة العامة للقانون والنظام في تيمور - ليشتي. ولذلك، ستطلب أولويات وتسلسل عملية التسليم دراسة متأنية. وبما أن

شرطة البعثة ستظل مسؤولة عن الحفاظ على الأمن والنظام إلى حين إعادة هيكلة قوة الشرطة الوطنية بالكامل، فإني أوصي بالإبقاء على القوام الحالي لشرطة البعثة (باستثناء وحدة الشرطة المشكلة المعززة المؤلفة من ٨٠ فردا المذكورة آنفا في الفقرة ٤٧) إلى نهاية الولاية الحالية على الأقل.

٥٠ - ويمكن استقرار الحالة على الحدود موظفي الاتصال العسكريين التابعين للبعثة من زيادة التركيز على الاتصال مع قوات الأمن الدولية والقوات المسلحة التيمورية. وثبتت فعالية هذا الاتصال بالنسبة للبعثة في مجال تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة وتقديم المشورة إلى ممثلي الخاص فيما يتعلق بالمسائل العسكرية. ولذلك أوصي بالاحتفاظ بالعدد الحالي من موظفي الاتصال العسكريين.

٥١ - وعمل بشكل وثيق العديد من الموظفين الانتخابيين التابعين للبعثة مع المسؤولين التيموريين خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ورغم أن أكثرهم تركوا البعثة عقب إنجاز العملية الانتخابية لعام ٢٠٠٧ بنجاح، فإن الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات واللجنة الانتخابية الوطنية ما زالتا وحدتين صغيرتين يمكنهما الاستفادة من استمرار المشورة والدعم. وتحقيقا لهذه الغاية، سيحتفظ في البعثة بفريق صغير يتألف من مستشارين انتخابيين لا يزيد عددهم عن ١٠ مستشارين. وبالإضافة إلى ذلك، بما أنه من المقرر إجراء الانتخابات المحلية لتعيين ٤٤٢ رئيسا من رؤساء القرى و ٤٤٢ مجلس قرية في أواخر عام ٢٠٠٨، فإنه قد يكون من المطلوب تقديم مساعدة إضافية إذا طلبت الحكومة ذلك.

٥٢ - وعملت المكاتب الإقليمية للبعثة الواقعة في مقاطعات بوكو وبوبونارو وكوفاليفا وأوكوسي على نحو حسن خلال الفترة الانتخابية وفترة ما بعد الانتخابات. وأحرى الموظفون الانتخابيون وموظفو الإعلام أنشطة لتثقيف الناخبين وللتوعية، شملت حتى القرى النائية، وكفلوا إطلاع الجمهور بصورة تامة على العملية. وواصل موظفو الإعلام الإقليميون جهودهم في مجال بناء القدرات إلى جانب وسائل الإعلام الموجودة في المقاطعات. واتسم موظفو الشؤون السياسية الإقليميون بالفعالية في الإبلاغ عن التطورات السياسية والأمنية في المقاطعات، واضطلعوا بجهود في مجال بذل المساعي الحميدة لدى السلطات المحلية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، فضلا عن تقديم المشورة لشرطة البعثة. وأعد موظفو حقوق الإنسان الإقليميون تقارير عن حالة حقوق الإنسان، واضطلعوا بأنشطة أخرى تتعلق بحقوق الإنسان في المجالات التي شهدت حضورا محدودا لمنظمات المجتمع المدني التي تقوم بهذه الأنشطة. وما يعزز استمرار الحاجة إليهم هو عدم قيام مكتب الأمين بعد بإنشاء الفروع

الإقليمية. وبالتالي، يوصى بالاحتفاظ بالمكاتب الإقليمية الأربعة التابعة للبعثة، بنفس المستوى، إلى نهاية الولاية الحالية.

## سابعاً - الجوانب المالية

٥٣ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٤٩/٦١ جيم المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مبلغاً قدره ١٦٠ ٥٨٩ ٩٠٠ دولار من أجل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وسيجري استيعاب الاحتياجات من الموارد الإضافية الناتجة عن توصيتي الواردة في الفقرة ٤٦ أعلاه فيما يتعلق بالاحتفاظ بأربع وحدات للشرطة المشكلة على الأقل إلى نهاية الولاية الحالية، ضمن الميزانية المعتمدة للبعثة وستبلغها الجمعية العامة في سياق تقرير الأداء المالي للبعثة عن الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٦٣,٣ مليون دولار. وبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٢ ٠٧٤,٦ مليون دولار. وبناء على توافر مبالغ نقدية في الحساب الخاص للبعثة، رُدت تكاليف وحدات الشرطة المشكلة عن الفترة الممتدة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧.

## ثامناً - ملاحظات

٥٤ - ويشير انتهاء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بصورة ناجحة إلى أن الجهود التي بُذلت للتغلب على أزمة عام ٢٠٠٦ تحرز تقدماً. وتجدر الإشارة بقيادة البلد على مساعيهم المشتركة لضمان هذا النجاح، واستعدادهم للمشاركة في حوار له مغزاه تجاه المصالحة. وقد أظهر الشعب التيموري مرة أخرى إيمانه بالعمليات الديمقراطية من أجل التحرك لتجاوز الانقسامات الداخلية. ومن الرموز التي لها صداها بالنسبة للمصالحة السياسية قيام رئيس البرلمان فرانثيسكو "لو أولو" غوتيرس بإجراءات أخذ اليمين الرئاسي لمنصب الرئيس لخوسيه راموس - هورتا، منافسه في الانتخابات الرئاسية. ومع ذلك، تبين العملية المؤدية إلى تشكيل الحكومة الجديدة والاضطرابات العنيفة التي أعقبتها، أنه لم يتم التغلب بعد على جميع الانقسامات. وستكون للجهود المبذولة المستمرة من أجل تعزيز ثقافة الديمقراطية والتشاركية الشاملة والحقيقية، والقائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ضرورة لإقامة تيمور - ليشتي المستقرة والمزدهرة. وتعد السنة الأولى من فترة انعقاد البرلمان الجديد، وتشكيل الحكومة وتولي الرئيس فرصة لتلك المؤسسات من أجل العمل في شراكة مع المعارضة السياسية، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي، كي تستجيب لاحتياجات السكان وفقاً لروح المساءلة.

٥٥ - ولا يمكن أن تتحقق المصالحة الدائمة دون عدالة، ومن الأمور المهمة للغاية، عدم السماح بنشأة ثقافة الإفلات من العقاب في تيمور - ليشتي. وينبغي على وجه السرعة تنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق، بما في ذلك من خلال العملية القضائية الرسمية. وقد أحرز بعض التقدم؛ إلا أنه ينبغي اتخاذ تدابير إضافية من قبيل الموافقة على قانون حماية الشهود وتوفير الموظفين بشكل كاف لمكتب المدعي العام. وعموماً، تقوض أوجه الضعف في القطاع القضائي ثقة الجمهور في مؤسسات سيادة القانون الأخرى، بما في ذلك الشرطة. ويعد قيام ٢٧ قاضياً ومدعياً ومحامياً، بحلف اليمين مؤخراً، خطوة إيجابية تجاه زيادة قدرة نظام العدالة. وستواصل البعثة بالاشتراك مع شركائها الدوليين الآخرين، تقديم الدعم إلى القطاع القضائي، وإلى الجهود الأخرى أيضاً المبذولة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومن ناحية ثانية تعد احتياجات هذا القطاع جوهرية. وأشجع الشركاء الثنائيين على تقديم المساعدة إلى جانب تمويل إضافي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليتمكن من توفير الدعم اللازم لمتابعة توصيات لجنة التحقيق.

٥٦ - وفي قطاع الأمن، ستوفر عملية فرز الشرطة الوطنية، وخطة إصلاح الشرطة الوطنية وإعادة هيكلتها وإعادة بناءها، أساساً صلباً لإعادة خدمات الشرطة. بيد أن المؤسسات لا تزال هشة وعرضة للتسييس، مما قد يقوض عملية التنمية المؤسسية. ويجب أن تواصل وزارة الداخلية، وقيادة الشرطة وفرادى ضباط الشرطة، الالتزام بالعمل معاً، وبالشراكة مع البعثة، بما يكفل نزاهة قوة الشرطة الوطنية على المدى الطويل، باعتبارها خدمة محايدة تسعى إلى تعزيز الرفاه لجميع التيموريين. وتواجه القوات المسلحة التيمورية بعض التحديات ذاتها فيما يتعلق بالإطار المؤسسي، والقدرات التشغيلية، والتنسيق المؤسسي. وكما ذكرت في تقارير السابقة، أود أن أشجع بقوة السلطات التيمورية على اعتماد نهج كلي شامل لإصلاح قطاع الأمن (انظر S/2006/628، الفقرة ٦٢ و S/2007/50، الفقرة ٣٨).

٥٧ - ولا تزال قائمة التحديات الإنسانية المرتبطة بأزمة المشردين داخليا التي طال أمدها. فليس هناك حل قصير الأجل لحالة المشردين، ولا يزال حلها المحتمل متوقفاً على الاستقرار السياسي، والحوار، وعلى توفر بيئة مواتية للإصلاحات المؤسسية والقانونية، وعلى فرص التنمية، وسيادة القانون، على المدى الطويل. وستكون معالجة هذه القضية، بما في ذلك من خلال عمليات الاتصال الجماهيري المناسبة، ضرورية للتوصل إلى حلول دائمة. وهناك توافق عام بشأن الحاجة إلى الانتقال إلى إطار سياسي من ثقافة

الحصول على المساعدات، إلى ثقافة المساءلة الوطنية، ومن المعونة في حالات الطوارئ إلى الإنعاش والتنمية.

٥٨ - وكما جرى توضيحه آنفاً، فإن تركيز البعثة في الفترة المتبقية من الولاية، سيبدأ في التحول من الإنفاذ المؤقت للقانون إلى تقديم الدعم من أجل إعادة إصلاح الشرطة وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها، مع مراعاة الحالة السائدة للقانون والنظام. وسوف يتم هذا في إطار إصلاح أوسع لقطاع الأمن، الذي سيظل يشكل أولوية مستمرة من أولويات البعثة. وفي الوقت ذاته، ستواصل شرطة البعثة، النهوض بالمسؤولية عن صون الأمن العام، الذي سوف يقتضي الإبقاء، في الوقت الراهن، على أربع من وحدات الشرطة المشكّلة في البلد. وقد قامت قوات الأمن الدولية بدور لا يقدر بقيمة في مجال الأمن، بما في ذلك من أجل تقديم الدعم للبعثة. وسيقوم ضباط الاتصال العسكريون التابعون للبعثة، الذين أسهموا في توطيد حالة الاستقرار على الحدود، بزيادة التركيز على الاتصال مع قوات الأمن الدولية، والقوات المسلحة التيمورية. وسوف تعتمد البعثة على عدد صغير من المستشارين الانتخابيين، لمواصلة تقديم المساعدة إلى الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات التابعة للحكومة، واللجنة الانتخابية الوطنية. ولتعزيز المكاسب التي تحققت خلال فترة إعداد التقرير، ستواصل قيادة البعثة بذل مساعيها الحميدة فيما تقدمه من جهود لدعم قادة تيمور - ليشتي، أثناء هذه المرحلة الحرجة، في الوقت الذي يواجه في البرلمان كما تواجه الحكومة تحديات كثيرة وعسيرة.

٥٩ - وبالرغم من ازدياد التوترات مؤخرًا، فإن التقدم الذي أحرزه البلد، حتى الآن يعد كبيرًا، بما في ذلك التقدم المستمر صوب تعزيز الحوار والمصالحة، واعتماد العمليات الانتخابية باعتبارها الآلية المناسبة للمنافسة السياسية البناءة وقد تجلّت ثقة السكان في هذه العمليات، وازداد الاحترام لمؤسسات سيادة القانون. وسيعزز هذا التقدم دوغما شك الجهود المبذولة لتعزيز المؤسسات الديمقراطية للبلد، وتعزيز المستقبل السلمي للشعب التيموري برمته، وسيعتمد ذلك بالطبع أيضا على المثابرة المستمرة لهذا الشعب، إلى جانب المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي.

٦٠ - وفي الختام، أود أن أعرب عن شكري لمثلي الخاص، أتول كهاري، على قيادته للبعثة طوال تلك الفترة المتقلبة، كما أعرب عن التهنية لجميع الرجال والنساء في البعثة، وفي فريق الأمم المتحدة القطري، على تفانيهم وجهودهم المتسمة بالعزم على المضي قدما بقضية السلم والاستقرار في تيمور - ليشتي.